نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الإسلامية إشارة خاصة إلى بلدان شمال إفريقيا

الدكتور رحيم حسين*
المركز الجامعي لبر بوعريرج

Résumé
Vu la faiblesse des marchés financiers dans les pays musulmans en général, l'instrument bancaire est devenu presque le seul moyen pour exercer l'action de l'épargne, dont l'épargne personnelle constitue le noyau. Quelle est la réalité de ce phénomène dans ces pays ? Et quelles sont les paramètres d'une politique de réforme qui peut aider pour développer ce type d'épargne ?
Avec mes salutations. Rahim.

مقدمة:

منذ أكثر من أربعة عقود من الزمن ظلت قضية التنمية الشغل الشاغل لحكومات البلدان الإسلامية ومفكريها على حد سواء . وعلى الرغم من كل الجهود ما تزال شعوب هذه البلدان في عمومها تعاني من الفقر والحرمان، إذ أن نحو 40% فقراء العالم متواجدون في العالم الإسلامي. ولا غرابة في ذلك إذا علمنا أن الناتج الداخلي للبلدان الإسلامية مجتمعة يقل عن ناتج دولة أوروبية واحدة كإيطاليا أو فرنسا مثلا.

* دكتور بدرجة أستاذ محاضر بالمركز الجامعي برج بوعريرج- الجزائر.
المايل: rahim_hocine@yahoo.fr

مثل هذه الحقيقة المرعبة تفرض على الباحث طرح التساؤل : أين الخلل؟ ورغم أن الأسباب معقدة ومتداخلة، منها الاقتصادية وغير الاقتصادية، إلا أن الجانب التمويلي يبقى من الأسباب الرئيسية في تبرير هذا التعثر.

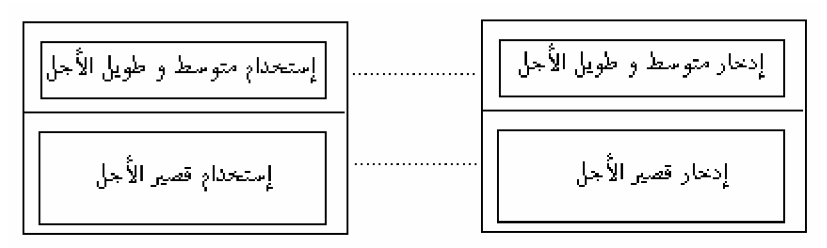
ولطالما عانت البلدان الإسلامية من عجز مؤسساتها المالية والمصرفية على تعبئة الادخار المحلي الاختياري بما يوافق متطلبات تمويل التنمية، إن على مستوى الحجم (حيث لا نجد ضمن 1000 بنك الأولى في العالم سوى 50 بنكا تنتمي إلى البلدان الإسلامية، أي ما يمثل 5 %)، أو على مستوى القدرة التنافسية. وبدلا من مباشرة إصلاح جذري للمنظومة المالية والمصرفية منذ البداية راحت حكومات هذه البلدان الى اعتماد خيار أقل جهدا في نظرها من أجل تمويل عجز موازناتها . ويشمل هذا الخيار كلا من أسلوب الادخار الإجباري، والذي يتمثل في تكثيف وتنويع الضرائب واعتماد سياسة التمويل التضخمي، وأسلوب اللجوء إلى الادخار الأجنبي، والذي يعني الاستدانة من الخارج. ولا تخفى على أحد تكلفة ومضار ومخاطر هذين الأسلوبين الأخيرين.

وحيث إن التمويل المصرفي للتنمية هو الأسلوب المهيمن في البلدان الإسلامية في ظل ضعف فادح للأسواق المالية، فإن المعالجة العلمية والعملية لموضوع الادخار المصرفي ينبغي أن يشكل أولوية بالنسبة للباحثين والمهنيين وأصحاب القرار على حد سواء . وسوف نحاول في هذا البحث التركيز على نوع أساسي من الادخار وهو الادخار الفردي أو الشخصي ، مركزين إشاراتنا على بلدان شمال إفريقيا مع إدراكنا أن أخذ البلدان الإسلامية ككتلة واحدة

قد يخفي كثيرا من الحقائق لما تتسم به هذه البلـــدان مـــن عـــدم التجـــانس الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالادخار والاستثمار.

أولا: الادخار المصرفي ومكانته في تمويل التنمية.

تقتضي عملية التنمية بطبيعتها توفر رؤوس أموال متوسطة وطويلة الأجل، وهذا يدعولى إلتمييز بين نوعين من الادخار بحسب معيـــار الاســـتحقاق : ادخار قصير الأجل، وهو مجال السوق النقدية، وادخار متوسط وطويل الأجل، وهو مجال السوق المالية . والنوع الثاني من الادخار هو الذي يجب أن يسترعي الاهتمام أكثر من منظور التنمية، إذ أنه، وفق منطق قاعدة التوازن المالي، يجب تمويل الاستخدامات المتوسطة والطويلة الأجل بأموال دائمة، وهو ما يوضـــحه المخطط التالي:



مخطط 1: قاعدة التوازن المالي الأدنى

وفي الواقع تجدر الإشارة هنا إلى أن الهيكل المالي للبنوك التجارية يتكون في نحو 70%منه من موارد قصير ة الأجل، أي من ودائع جارية، ولذلك فهـــو يحرص أن تكون توظيفاته متوافقة مع هذا الهيكل، مراعاة لمنطق التوازن المـــالي المشار إليه آنفا . ذلك أنه في الحالة المعاكسة، أي تمويله لاستثمارات متوســـطة

وطويلة الأجل بموارد قصيرة الأجل، سيعرضه لا محالة إلى الإفلاس إن عاجلا أم آجلا [1].

وكنتيجة لما سبق وجد ما سمى ببنوك الاستثمار أو بنوك التنمية في العديد من البلدان، خاصة منها تلك المعتمدة على التمويل المصرفي، أو ما يعرف باقتصاديات الاستدانة. وهذا النوع من البنوك يعتمد في تمويله، كما هو معروف، على رأسماله بالدرجة الأولى، وكذا على الموارد المعبأة من سوق رؤوس الأموال الطويلة الأجل.

ولذلك فإن الحديث عن فاعلية الجهاز المصرفي بدلالة إسهامه في تمويل التنمية إنما تبرر بطبيعة الموارد المعبأة . فلا غرابة إذن أن توجه نسبة كبرى من قروض البنوك التجارية لتمويل أنشطة تجارية، كنشاط الاستيراد، لما تتميز به من قصر فترة الاستحقاق مع ضآلة مخاطرها.

إن الواقع يدلنا على منطق مقلوب، حيث أن عمليات التنمية، والتي تتطلب موارد كبيرة وذات أجل متوسط أو طويل، تقابلها موارد كبيرة ولكنها ذات أجل قصيركثيرا ما كانت البنوك نفسها ضحية هذا المنطق مما يؤدي بها إلى الإفلاس أحيانا، أو إلى الاستنجاد بتدخل الدولة في كل مرة كما هو حال البنوك العمومية لدينا . ومما عمق شرخ هذا المنطق التسيير غير الاقتصادي للقروض والضغوط الحكومية المتكررة تجاه البنوك العمومية، على الرغم من قوانين إصلاح البنوك التي سعت في ظاهرها إلى منح هذه المؤسسات الاستقلالية في الإدارة. ولقد كانت نتيجة ذلك إنفاق مبالغ ضخمة من أجل تطهير ديون

المؤسسات والبنوك العمومية . ففي الجزائر مثلا قارب إنفاق الدولة لهذا الغرض خلال العشرية الماضية نسبة 45% من الناتج المحلي الخام.

وتدلنا التقارير على أن النظام المصرفي في البلدان الإسلامية يتسم في عمومه بضعف في الكفاءة والكثافة وحدة في التركيز. فظاهرة التركيز، التي تجسدها البنوك العمومية، تعد ظاهرة عامة في البلدان الإسلامية عموما، وفي بلدان شمال إفريقيا خصوصا. ففي المغرب مثلا تمثل ثلاثة أكبر بنوك في المغرب نحو 50% من السوق (2002)، وتستحوذ مجموعة "البنوك الشعبية" وحدها على 29,9% من الودائع وعلى 21,34% كحصة سوقية من إجمالي القروض . وفي الجزائر تدير البنوك العمومية الخمسة (2003) نحو 80% من ودائع وأصول المؤسسات والأفراد وتستحوذ على أكثر من 90% من سوق القروض. والمر ذاته تقريبا في مصر التي ما تزال البنوك العمومية الأربعة تسيطر على أكثر من 60% من الحصة السوقية.

أما من حيث الكثافة، وعلى المستوى العربي فقط، فقد ورد في تقرير اتحاد المصارف العربية (2001) أن القطاع المصرفي العربي يضم نحو 56 مصرفا تجاريا، منها 248 مصرفا محليا و 108 فرعا لمصارف أجنبية، إلى جانب 21 مؤسسة مصرفية شخصية . ومع أنه وصف هذا القطاع بالكثافة إلا أنه أكد أنها قليلة بالمقارنة مع البلدان الصناعية، حيث إن هناك فرعا مصرفيا واحدا لكل 10 آلاف مواطن[2].

وفي هذا الصدد تشير الاحصائيات الأخيرة (2003)إلى وجود 1250 وكالة مصرفية في الجزائر لنحو ثلاثين مليون نسمة، وهو ما يعني وكالة واحدة

لكل 24000 شخص. وهذا يتجاوز المقياس العالمي بنحو خمس مرات (وكالة واحدة لكل 5000 شخص).

وفضلا عن النقص العددي للتواجد المصرفي، فإن هذه البنوك ما تزال دون المستوى المطلوب في مجال الخدمات المصرفية . فعلى سبيل المثال تستغرق عملية تسوية الشيكات ما بين 20 و 50 يوما، وهو ما يعني حرمان أصحاب هـذه الحقوق من أموالهم طوال هذه المدة، وهذا ما نتج عنه تفضيل متزايد للسيولة لدى المتعاملين.هذا بالإضافة إلى العجز الملاحظ في مجال استقطاب المدخرات، خاصة منها ذات الأمد المتوسط والطويل، والتي تمثل المورد المستقر الذي تقتضيه عمليات الاستثمار.

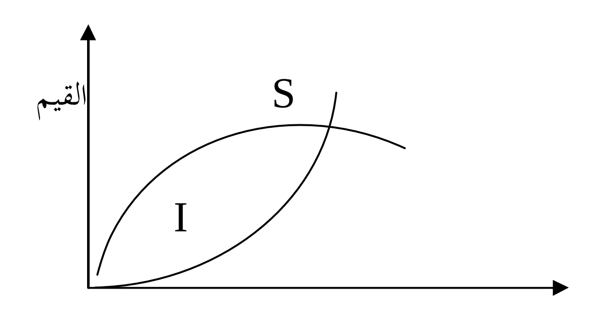
وعلى الرغم من السياسات المنتهجة في سبيل تعبئة الادخار، ونذكر على رأسها تجارب البيع التأجيري في مجال الإسكان والبيع بالتقسيط في مجال السلع المعمرة كالسيارات وبعض التجهيزات المترلية، إلا أن مشكلة تعبئة موارد التنمية المتوسطة والطويلة الأجل، والتي تمثل أولوية مطلقة، ما تزال مطروحة بحدة.

وهكذا ظل تقليص الفجوة الادخارية يشكل معضلة حقيقية، وهو ما ألزم أكثر هذه البلدان على اعتماد أساليب تمويل غير مرغوب فيها، كأسلوب التضخمي، الذي حول البنك المركزي إلى آلة لضخ النقد في يد الحكومة، أو القروض الأجنبية، وهو ما نشب عنه ما أصبح يعرف بأزمة المديونية، بكل ما تنطوي عليه من شروط ومخلفات.

وللإشارة فقد بلغت مديونية الدول الإسلامية 24.8% من إجمالي مديونية الدول النامية في عام 2000. أما على المستوى القطري فنكتفي بذكر أرقام تخص بعض بلدان شمال إفريقيا: فقد بلغ حجم الدين الخارجي المتوسط والطويل

الأجل للجزائر في نهاية سنة 2003 مبلغ 23,2 مليار دولار أمريكي، وقد مثلت مدفوعات الدين 35% من الناتج المحلي الخام ونسبة 0,9 % من إيرادات الصادرات، كما بلغ حجم الدين الخارجي لمصر نحو 30 مليار دولار وللمغرب 14,3 مليار دولار ونحو 11,6 مليار دولار بالنسبة لتونس.

وطالما أن المؤسسات والسياسات الادخارية ما تزال ضئيلة الفعالية فإن متطلبات تمويل التنمية تبقى مرتفعة عن مستوى الادخار المحلي، وهو ما يعني استمرار الفجوة الادخارية. ويبدو أن زمن تقاطع منحنى الادخار ومنحنى الاستثمار ليس قريبا.



الزمن

S منحنى الإدخار، I منحنى الإستثمار

شكل 1: الفجوة الادخارية

وفي هذا الصدد نعتقد أنه من الضروري إعادة النظر في تركيبة الجهاز المصرفي بإعطاء العناية اللازمة لتشجيع بنوك الادخار والبنوك المتخصصة أو بنوك الاستثمار، وكذا منح امتيازات خاصة للبنوك التجارية على المدخرات المتوسطة والطويلة الأجل التي تعبئها . هذا إلى جانب تشجيع إنشاء الأسواق المالية وتفعيل المتواجد منها . دون أن ننسى أن الاستثمار الحقيقي هو الذي ينمي حجم الدخل وبالتالي حجم الادخار.

ثانيا: واقع حلقة ادخار – استثمار في البلدان الإسلامية.

تعتبر حلقة ادخار -استثمار، التي أشرنا إليها أعلاه من خلال عرض الفجوة الادخارية، أهم حلقة في مجال النمو الاقتصادي . ولذلك كانت مؤشرات معدل الادخار ومعدل الاستثمار وربحية الاستثمار، أو الكفاية الحدية لرأس المال، من أهم مؤشرات القياس . ولا تخفى العلاقة الوطيدة والجدلية ما بين هذه المؤشرات الثلاثة.

وعلى الرغم من هذا الارتباط القوي لا ينبغي للمحلل الاقتصادي الاكتفاء بمعدلات كلية، فالتحليل القطاعي ضروري لبلوغ نتائج ذات دلالة أعمق. فعلى سبيل المثال يستحوذ قطاع المحروقات في بلدان الخليج أو في الجزائر على أكبر نسبة من الاستثمارات، ونفس الأمر لقطاع السياحة بالنسبة إلى مصر أو تونس. وهذا يعني في نفس الوقت ضرورة تحليل معدل النمو، وبالتالي إدراك الوزن النسبي لمختلف القطاعات.

ومن ناحية أخرى علينا أ ن نتساءل دوما عن نسب الادخار الموجهة فعــلا للاستثمار عموما، والاستثمار الإنتاجي على وجه الخصوص . فظاهرة شركات الاستيراد تكاثرت كالفطريات في السنوات الأخيرة نتيجة لسياســة الانفتــاح الاقتصادي، حتى أن مدلول الشراكة أخذ مدلولا تجاريا وأضحى يعني، بالنسبة للدول الصناعية، غزو أسواق جديدة.

وعلى العموم فإن ظاهرة الادخارعلى مستوى البلدان الإسلامية تعــاني في نظرنا من **ثلاث مشكلات** رئيسية هي:

1- **ضآلة حجم المدخرات**بسبب انخفاض مستوى الدخول الحقيقية . فوفقا للبنك الدولي فإن هناك 22 دولة إسلامية تقع تحت قائمة الدول الأقل نمو اً، وهو ما يعادل 45% من إجمالي الدول الأقل نمواً، بينما يبلغ عــدد الــدول الإسلامية المتوسطة الدخول 31 دولة من جملة 57 دولة إسلامية، وهو مــا يعادل 54% من إجمالي الدول الإسلامية (World Bank: 2002) . أما نصيب الفرد من الدخل القومي فلا يتجاوز 655 دولارا في السنة أو أقل من ذلك في الــ 31 دولة، التي يصل عدد سكانها إلى 67% من إجمالي ســكان العالم الإسلامي. ويعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً عــن المتوسط في مجموعة الدول النامية. ومن ناحية أخرى هناك تفاوت كبير أيضاً في توزيع هذا الدخلداخل مجموعة الدول الإسلام ية، حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لأكبر 6دول في العالم الإسلامي (إندونيسيا والســعودية وماليزيــا وإيران وتركيا ومصر) ما نسبته 52% من إجمالي الدخل في العالم الإسلامي (SESRTCIC statistical Database: 2002). ويعاني من الفقر في

العالم الإسلامي ما لا يقل عن 338 مليون نسمة، وهو ما يشكل 31% من مجموع سكان العالم الإسلامي، وهو ما أشارت إليه إحصاءات برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومؤشرات التنمية البشرية للعام 2002 [3].

أما بالنسبة للادخار، فعلى مستوى البلدان العربية، وهي عينة نراها مقبولة لتمثيل البلدان الإسلامية، فقد أشارت إحدى الدراسات الاقتصادية حول مناخ الاستثمار في البلدان العربية (1999) إلى أن معدل الادخار في هذه البلـــدان بلغ نحو 18.6% من الناتج الـــمحلي الإجمالي مقارنـــة بنحو 23.3% على مستوى العالم، وبنحو 26.5% على مستوى الدول النامية. وتستحوذ الدول الخليجية على أكبر جزء منه، إذ بلغ معدل الادخار فيها نحو 27.5%، بينما لا يتعدى 15.2% في باقي الدول العربية . أما بالمبالغ فقد بلغ حجم الادخـــار المحلي للأقطار العربية مجتمعة نحو 115.7 مليار دولار، في الوقت الذي كان فيه الناتج المحلي قد بلغ 622 مليار دولار . وبالمقابل تشير الدراسة أن حجـــم إجمالي استثمارات الدول العربية (لنفس السنة) قد بلغت نحو 134.4 مليـــار دولار، وهو ما يمثل حوالي 21.6% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربيـــة التسعةعشر المتاح عنها بيانات وبذلك تكون فجوة ادخار -استثمار ســـالبة بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجما لي، وبنحو 18.7 مليـــار دولار أمريكـــي باعتبار المبالغ[4].

ونعتقد أن من أهم مبررات ضعف الميل إلى الادخار في هذه البلدان ضـــآلة قنوات تعبئة هذا الادخار وضعف الآليات المتواجدة . هذا بالإضافة إلى عـــدم مواءمة مناخ الاستثمار، وهو ما نتج عنه هروب رؤوس الأموال كمـــا هـــو معروف. ففضلا عن ضعف معدل الكثافة بالنسبة للبنوك القائمة، وهو ما أشرنا

إليه أعلاه، تتسم المنظومة المصرفية في هذه البلدان بنقص في التنويع وضعف في التجديد. فما يزال أسلوب القروض يكاد أن يكون الأسلوب الوحيد المعتمد في توظيف الأموال وحتى البنوك الإسلامية المتواجد ة في بعض هذه البلدان ظلت عاجزة عن تنويع أدواتها واكتفت في جل توظيفاتها على صيغة المرابحة وتمويل الاستيراد، بغض النظر عن مبرراتها الموضوعية في ذلك، والتي من أبرزها المنظومة القانونية غير الملائمة.

وفي هذا الصدد ندعو مع الداعين حكومات هذه البلدان، وخاصة السلطات النقدية، إلى إعادة النظر في التشريعات المالية والمصرفية بحيث يسمح للبنوك تنويع استخداماتها حتى تتحول تدريجيا إلى بنوك شاملة، فتستطيع بذلك المساهمة في الشركات والتعامل في الأوراق المالية وغير ذلك من المعاملات خارج نطاق القروض . مع التنبيه إلى أن هذا التغيير ليس بدعة سنبتدعها، بل هو اتجاه البنوك العالمية حاليا.

وفضلا عن كل ذلك فقد تولد في السنوات الأخيرة لدينا، نتيجة للانفتاح الاقتصادي، نمط جديد في الاستهلاك يتسم بزيادة الميل إلى الاستهلاك، وهو سيؤثر سلبا على معدلات الادخار الحالية (تزايد وتنوع المنتجات الاستهلاكية المستوردة،تنامي أسلوب البيع بالتقسيط...)،وبالتالي تعميق الفجوة الادخارية.

2-نقص فرص التوظيف ، وهو ما يحفز قطاع العائلات على الاستهلاك من جهة، ويخلق مشكلة فائض سيولة لدى المؤسسات المصرفية والمالية من جهة أخرىففي الجزائر مثلا أشار تقرير بنك الجزائر الخاص بسنة 2003 إلى وجود نمو معتبر في فائض السيولة البنكية، حتى أن البنوك لم تلجأ إلى إعادة

تمويل لدى البنك المركزي منذ بداية 2002، كما أن المنســـوبين M 1/PIB وM 2/PIB ، واللذان يفترض أن يعتبران فرصة إضافية لوساطة مالية فاعلة، عرفا اتجاها متزايدا من ذ 2001، مع الإشارة إلى أن المجمع النقدي M 1 بلـــغ نسبة 72,5 % من المجمع النقدي M 2 (المجمع النقدي M 2 يساوي M 1 ، أي النقد الائتماني والودائع الجارية، مضافا إليه الودائع لأجل). ومع ذلـــك، وعلى الرغـــم من التحسن النسبي منذ السنـــوات الثلاث الأخيرة، ما يـــزال منسوب القروض المقدمة للاقتصاد بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام ضعيفا، حتى بالمقارنة مع بلدان جنوب المتوسط.

غير أن المشكلة الأخطر في هذا المجال تكمن في هروب هـــذا الفـــائض إلى البلدان أالأجنبية. وفي هذا الصدد تم تقدير الأموال العربية وحدها المتواجـــدة بالخارج بـــ 800 مليار دولار، بل وقدرتها بعض الدراسات بما يتراوح ما بين 1000 و 3000 مليار دولار.

ومع أن معدلات الاستثمار قد تبدو مقبولة في بعض هذه البلـــدان، إلا أن معدلات البطالة ما تزال في حدود 20 – 30 %. كما أن هذه الاستثمارات تتسم في أغلب الأحيان بالتركيز، وهو م ا يدل في الحقيقة عن خلل هيكلي في هذه الاقتصاديات، من جهة، والاعتماد الكبير على الادخار الأجنبي، وهو ما يترجم بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات محددة (أبرزها المحروقـــات والبنوك والفندقة)، من جهة أخرى.

فعلى سبيل المثال كانت معدلات الاستثمار خلال الس نة المنصرمة تقترب من نسبة 25% من الناتج المحلي الخام في كل من المغرب وتونس ومن 30% في الجزائر وتقل عن 20% في مصر، إلا أن معدلات الادخار ما تـــزال ضـــعيفة

نسبيا. ففي مصر مثلا، والتي تعد من ضمن الاقتصاديات الكـــبرى في العـــالم الإسلامي، يقل معدل الادخار عن 15% من الناتج المحلي الخام، في حـــين أن المعدل العالمي يتراوح حول مستوى 23%.

3- مشكلة التضخم المرتفع في بعض هذه البلدان. ونحن نعلم أن هذه المشكلة هيكلية في هذه البلدان، أي ليست مجرد صدمة ظرفية في جانب الطلـــب أو في جانب العرض. ويبرز أثـــر التضخم على المدخرات في عملية التآكل الخفـــي لقيمتها. ولا يقتصر الأمر هنا بطبيعة الحال على تلك المدخرات المحتفظ بها في البيوت أوالقروض العائلية أو الودائع الجارية لدى المؤسسات النقدية، بل يشمل أحيانا حتى الودائع لأجل والودائع الادخارية والسندات الحكومية، باعتبار أن معدل الفائدة الحقيقيالمستحق كثيرا ما يكون سلبيا . ومع ما يبدو من تحكـــم جزئي في معدلات التضخم في بعض هذه البلدان خلال السنوات الأخيرة، إلا أن استقرار قيمة النقد، والذي يعبر عن التحكم في التضخم، ما يزال هشـــا، خاصة وأن النسبة الكبرى من الطلب المحلي مغطاة بالواردات، وبالتالي مرتبطة بأسعار الصرف، وهو متغير غير متحكم فيه، ناهيك عما قد تنطوي عليه هذه الواردات من تضخم.

ثالثا: الادخار الشخصي الاختياري ومحدداته

يقصد بالادخار الشخصي الاختياري ذلك الجزء من الدخل الذي يـــوفره الفرد طواعية، أي من دون أي إلزام تشريعي، بغرض تلبية حاجات مستقبلية،

وذلك مهما كان الشكل المعتمد للاحتفاظ بالثروة (أصـــول عينيـــة، ماليـــة، أونقدية). ويجب أن نستبعد هنا كل من الادخار الإجباري والاكتناز.

فالادخار الشخصي، والمغزى هنا هو ادخار قطاع العائلات، يشـــمل إذن الودائع لدى المصارف ومراكز البريد والسندات (سندات الخزينة أو ســـندات قطاع الأعمال) وأرصدة التأمين على الحياة والذهب والعقـــارات .. الخ، إلى جانب ما يمكن أن يقوم به الأفراد من استثمارات حقيقية مباشـــرة، تجاريـــة أوإنتاجية. أما من حيث **محددات الادخار** الشخصي فإن الاقتصاديين اختلفـــوا في ضبطها. فبينما كان الاقتصاديون التقليديون يعتبرون الادخار دالة في معدل الفائدة، اعتبره كيتر قرارا يخضع لعوامل سيكولوجية [5]، والتي يوليهـــا أهميـــة خاصة، وعوامل موضوعية [6]. مع الإشارة إلى أن كيتر انطلق في تحليله للسلوك الادخاري من العلاقة : الادخار = الدخل – الاستهلاك. والدخل المعتبر هنا هو الدخل الجاري. غير أن اقتصاديين آخرين محصوا النموذج الكيتري وخلصوا إلى أنه يصلح فقط في الفترة القصيرة، فأدخلوا مفهوم الدخل الدائم (فريـــدمان)، ليوسع أخرون نطاقه إلى مفهوم الثروة (ملتزر).

وعموما يمكن تحديد العوامل التي تدفع الأفراد إلى الادخار في:

1- دافع تنمية الثروة وتحقيق عائد متوقع . وهو دافع ينبثق من الرغبـــة في تثمير المال.

2- دافع الإحاطة بالأمان ومواجهة المستقبل بمتاعب أقل.

3-دافع إشراك الآخرين بترك ميراث لهم . وهو، بالنسبة للفرد المســـلم، تجسيد للآية الكريمة : "وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم" (النساء، 9).

ومن الجدير بالذكر هنا أن ثمة تعاليم إسلامية تحث الفرد على الادخار وتضبط سلوكه الاستهلاكي. وهو ما يجعل الادخار ليس مجرد اختيار حسن، بل هـــو فضيلة إسلامية وسوف نشير في هذا الصدد ، من دون شرح، إلى أربعة أسس تضبط وظيفة الادخار في المجتمع الإسلامي[7]:

1- تحريم الربا 2- تحريم التبذير و وجوب حفظ المال

3 -تحريم الاكتناز 4 - وجوب التكافل الاجتماعي

رابعا: دور المصارف في ترقية الادخار الشخصي

الوظيفة الرئيسية للمصرف هي الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين. وإذا كانت هناك ثمة محددات ذاتية وموضوعية تتحكم في قرار الادخار لدى الأفراد، فإن دور المصرف يكمن في التأثير إيجابيا في هذه المحددات ويخلق إطارا مواتيا يشجع على الادخار. ويمكن تجزئة هذا الإطار إلى مكونين رئيسيين: الآليات والأدوات من جهة، والتأثير الأدبي من جهة ثانية:

فمن حيث **الآليات والأدوات** نشير إلى ما يلي:

- تقديم عائد مجز على المدخرات؛
- الانتشار الجغرافي قصد الاقتراب من المدخر؛
- التنويع والتجديد في المنتجات المالية؛
- تحسين الخدمات المعروضة شكلا ومضمونا مع ضمان السرعة في الأداء وذلك من خلال عصرنة العمل المصرفي؛

تقديم تحفيزات غير نقدية للمدخرين، كالاستفادة من تمـ ويل بفوائد ميسرة أو بدونها على سبيل المثال.

أما من حيث **التأثير الأدبي**، والذي يندرج حينا في إطار التسويق المصرفي وحينا آخر في إطار التربية الادخارية، فيمكن أن يتم أساسا باستخدام وسائل الإعلام والاتصال كالنشريات والمجلات ومو قع الإنترنت وتنظيم ندوات وغير ذلك. ومن ضمن أبعاد هذا التأثير نشير إلى ما يلي:

- المساهمة في نشر الوعي المصرفي؛

- المساهمة في صقل سلوك الإنفاق والحث على تكريس فضيلة الادخار في المجتمع وإبراز مزاياها على الفرد والمجتمع؛
- تحسين المعاملة مع الزبون (المدخر) والعمل على كسب ثقته ووفائه.

وبطبيعة الحال فإن تحقيق الأهداف السالفة الذكر يقتضي إجـراء إصـلاح شامل في المجال المالي والمصرفي، ذلك أن تنمية أو ترقية الادخار المصرفي يستوجب تطوير المنظومة المصرفية برمتها، وهو ما سنتناوله فيما يلي.

خامسا: العلاقة بين حجم الادخار الشخصي ونمو المنظومة المصرفية

يمكن اعتبار عدة مؤشرات في تحديد مستوى نمو المنظومة المصرفية، لعل من أبرزها:

- عدد البنوك وبنيتها، سواء من حيث ملكيتها (قطاع عمومي، قطاع خاص) أو من حيث طبيعتها (بنوك تجارية، بنوك متخصصة) أو من حيث جنسيتها (وطنية، أجنبية)؛
- عدد ومستويات تكوين الإطارات التي تدير هذه البنوك من إداريين وفنيين؛
- درجة الانتشار الجغرافي (عدد الفروع والوكالات)؛
- مستوى الربط الشبكي ما بين الوحدات من جهة، وما بين البنك وعملائه من جهة ثانية؛
- حجم ونوعية التجهيزات المستخدمة؛
- حجم ونوعية وسائل الدفع المعتمدة، وكذا عدد المبتكر منها سنويا؛
- عدد الزبائن ونوعيتهم، وكذا حجم الودائع وهيكلها؛
- حجم الميزانيات المجمعة، وكذا الأرباح خلال الفترة المعتبرة؛

وما يهمنا أكثر في بحثنا هذا هو إبراز تلك العوامل، المرتبطة بنمو المنظومة المصرفية، التي من شأنها الإسهام بصورة مباشرة وحاسمة في مجال تعبئة المدخرات. ويمكن لأي قارئ استشفافها من ضمن العوامل السالفة الذكر أو غيرها.

إن تحديد مختلف حالات العلاقة بين الادخار المصرفي الشخصي ونمو المنظومة المصرفية سيسمح لنا بفهم الوضع، وبالتالي صياغة استراتيجيات العلاج المناسبة. ولربما ستساعدنا المصفوفة الآتية على ذلك:

نمو المنظومة المصرفية	قوي	ضعيف
قوي	نجوم: إستراتيجيات الإدارة إستراتيجيات التجديد	إصلاح نظام الإدخار: إستراتيجية التسويق التوعية الإدخارية و المصرفية إستراتيجيات ترشيد الإنفاق إستراتيجيات تنويع المنتجات
ضعيف	إصلاح مصرفي: إستراتيجيات التجديد إستراتيجيات تنمية الكفاءات إستراتيجيات تنمية السوق إستراتيجيات تنمية المنتجات	مأزق: إصلاح هيكلي: إستراتيجية وطنية للإدخار إصلاح مالي و مصرفي تنسيط الإستثمارات اللجوء الى الإدخار الأجنبي مؤقتا

ضعيف — قوي

نمو المنظومة المصرفية

مخطط 2: مصفوفة العلاقة بين الادخار المصرفي الشخصي

ونمو المنظومة المصرفية

غير أن نجاح أية استراتيجية للادخار المصرفي تستوجب:

1- وجود استراتيجية وطنية متكاملة للادخار؛

2- وجود منظومة مصرفية تنطوي على قدر معين من الفعالية والكفاءة؛

3- وجود الاقتصاد في حالة انتعاش أو تنمية، وهو ما يترجم عمليا بوجود مستوى مقبول للدخل وفرص متاحة للاستثمار؛

4- اعتماد برنامج وطني لتحقيق الرشد الاقتصاد في مجال تخصيص الموارد والإنفاق، والذي يستهدف ضمنا تكريس مبد التوسط والاعتدال في الإنفاق وفق منطق الأولويات؛

5- تنويع الحوافز الداعمة للادخار المصرفي، وهو ما يعني عدم الاقتصار على معدل العائد، والمتمثل في معدل الفائدة حاليا . مع الإشارة إلى أن هذا الأخير ينتج عنه فقدان كثير من المدخرات طويلة الأجل في المجتمعات الإسلامية، خاصة على مستوى قطاع العائلات، بسبب استنكاف الأفراد عن التوظيف بالفائدة (الربا).

سادسا: خاتمة، حوصلة ومقترحات

يمكن أن نخلص من هذا البحث بما يلي:

1- إن ارتكاز السوق التمويلية في البلدان الإسلامية على نظام الوساطة المالية يفرض عناية أكبر بالأنظمة المصرفية القائمة، وذلك عن طريق إصلاح وعصرنة النظام المصرفي؛

2- الادخار المصرفي مصدر رئيسي لتمويل التنمية، غير أنه يبقى غير كاف، وبالتالي لابد من الاهتمام بالادخار غير المصرفي والعمل على تنويع قنوات تعبئة الادخار؛

3- مهمة ترقية الادخار المصرفي هي مسؤولية المصارف بالدرجة الأولى، إلا أن تنشيط دور المصارف يقتضي تهيئة الظروف المناسبة لعملها؛

4- رغم أن الوساطة المالية تمثل النشاط الرئيسي لأي بنك، إلا أن ذلــك ينبغي أن لا يغفله عن دوره كوسيط تنمــوي، خاصــة في البلــدان الإسلامية.يتجسد ذلك من خلال مراعاة المردوديــة الاقتصــادية - الاجتماعية عند دراسات الجدوى .كما يتعين أيضا، ضمن رســالته الاجتماعية، مساهمة البنك في نشر الثقافة المالية والمصرفية في المجتمــع باستخدام مختلف وسائل الإعلام والاتصال، بما فيها إنشــاء دوريــة متخصصة وخلية أو مركز بحث في الدراسات المالية والمصرفية، ولــو كان مركزا مشتركا ما بين بنكين أو أكثر؛

5-وضع تشريعات تسمح بإمكانية توسيع نطاق عمل البنوك التجاريــة، وهو ما سيسمح بإيجاد "بنوك شاملة" تتعامــل في الســوق النقديــة والسوق المالية في نفس الوقت؛

6- تشجيع ودعم إنشاء المصارف وأسواق رأس المال الإسلامية، فضلا عن تشجيع فتح شبابيك المعاملات الإسلامية في غيرها من البنوك، وهو ما سيوسع نطاق الوعاء الادخاري المحلي؛

7- التعاون فيما بين المصارف العربية والإسلامية ضرورة يقتضيها الشرع والمصالحة المشتركة، وهو وسيلة لاستغلال فوائض السيولة فيما بــين هذه البنوك من جهة، واستقطاب رؤوس الأموال الهاربة، أو الهامــة بالهروب، من الأقطار الإسلامية من جهة أخرى.

الهوامش

[1] على الرغم من البنوك التجارية تمنح أيضا تمويلات متوسطة وطويلة الأجل، وهي متولدة إما عن الودائع الآجلة لديها أو عن الجزء المستقر من الودائع الجارية، إلا أن ذلك لا يمثل أصلا في نشاطها وقد يخل بتوازنها المالي ويهدد قدرتها على الوفاء في أي حين.

[2] عن جريدة البيان الإماراتية بتاريخ 2002/01/25

[3] عن بحث بعنوان " تكاملوا .. تفلحوا" منشور في موقع إسلام أون لاين بتاريخ 2003/10/14 **محمد شريف بشير (الجامعة الإسلامية كوالالامبور) مقدم في شكل رسالة للقمة العاشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي** المنعقدة في ماليزيا خلال الفترة 16-2003/10/18.

[4] عن مقال : اسماعيل حسن، "مناخ الاستثمار في الدول العربية ..هل يمكن تحسينه؟ "، الأهرام الاقتصادي، العدد 1764 في 2002/10/28

[5] يحدد كيتر في مؤلفه الشهير "النظرية العامة" العوامل الذاتية التي من أجلها يستنكف الأفراد عن إنفاق دخولهم في ثمانية بشكل عام هي:

1- تشكيل احتياطي لتلافي الاحتمالات غير المتوقعة

2- التزود من أجل أحداث متوقعة تغير ذات اليوم النسبة بين دخل الفرد و حاجته الشخصية و العائلية ، و هي أحداث كالشيخوخة و تربية الأطفال أو إعالة بعض الأشخاص

3- الاستفادة من الفائدة و القيمة الفائقة . لأن الاستهلاك المؤجل و الأعظم بالقيمة الحقيقية يبدو منفصلا على استهلاك مباشر أخفض

4- التمتع بإنفاق متزايد تدريجيا ، و تلبية غريزة واسعة الانتشار تدفع البشر إلى انتظار تحسن مستوى حياتهم في المستقبل أكثر من انتظار تناقصه التدريجي ،حتى لو مالت ملكة التمتع عندهم إلى الضعف

5- التمتع بشعور الاستقلال و القدرة على التصرف حتى لو لم تكن لدينا فكرة واضحة عما سنعمل أو نية ثابتة لعمل شيء معين

6- تأمين كمية من الأموال لتحقيق غايات في المضاربة أو المتاجرة

7- الإقصاء بثروة

8- تلبية مجرد عاطفة البخل ، أي الشعور باشمئزاز لا مبرر له و لكنه شديد ، إزاء كل فعل إنفاق بوصفه فعل إنفاق إن هذه البواعث - يستطرد كيتر - يمكن تسميتها : الاحتراس ، الحيطة ، الحسبان ، الطموح ، الاستقلال ، المبادرة ، الكبرياء، البخل . و يمكن أيضا إقامة لائحة بالبواعث على الاستهلاك أمثال : استساغة اللذة ، عدم الحيطة ، السخاء ، الطيش ، التباهي ، التبذير .

[6] تتمثل العوامل الموضوعية كما أوضحها كيتر في "النظرية العامة"، إضافة إلى الدخل، في عادات الإنفاق الاستهلاكي ، و هيكل توزيع الدخل القومي ، و حجم الأصول العينية التي يمتلكها الأفراد و هيكل توزيعها بينهم ، و مستوى الأسعار و مدى استقرارها ، و سعر الفائدة في السوق حيث يلعب دورا في تحديد الرغبة في الادخار.

[7] ح. رحيم، الدور التنموي للبنوك في البلدان النامية – دراسة مقارنة(بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية)، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994، ص ص176-180